

## الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:

ان الطلب الكلي هو الذي يدفع الى الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب الكلي تؤدي الى زيادة الإنتاج الوطني اما بصفة فعلية في حالة اذا كانت هناك طاقات غير مشغلة يمكن استخدامها لزيادة الإنتاج، واما بصفة اسمية حيث تعتبر مجرد ارتفاع للأسعار. أما اذا انخفض الطلب الكلي فهذا سيؤدي الى انخفاض الإنتاج الوطني لعوامل الإنتاج غير مرنة دوما كالأجور والعقارات... ، ولذلك ينتج عن نقص الطلب الكلي نقص في كمية الموارد المستخدمة في الإنتاج ومن ثم نقص في الناتج الحقيقي.

- اذا كان الطلب الكلي أقل من الطاقة الإنتاجية للبلد أي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة فان الدخل الوطني  $Y_E$  سيكون أقل من الدخل الممكن الوصول اليه من خلال تشغيل جميع الموارد المتاحة (الدخل في حالة التشغيل التام  $Y_F$ ) و وبالتالي تظهر فجوة انكماشية يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

الفجوة الانكماشية = فجوة الإنتاج / المضاعف

فجوة الإنتاج ( $Y_E - Y_F$ ): ولمعالجة هذه الفجوة تقوم الدول باتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب أو زيادة التحويلات، والتي تعتبر أدوات للسياسة المالية، كما يمكن لها القيام باتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان عن طريق خفض معدل الخصم، خفض معدل الاحتياطي الإجباري الى غيرها من أدوات السياسة النقدية.

- واذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق التشغيل التام فان الدخل الوطني في التوازن  $Y_E$  يكون أكبر من الدخل الممكن الوصول اليه في حالة التشغيل التام  $Y_F$ ، ومنه فان الزيادة في الدخل الوطني والمقدرة بـ ( $Y_E - Y_F$ ) وهي عبارة عن الارتفاع في الأسعار أي وجود فجوة تضخمية تحسب بالعلاقة التالي:

الفجوة التضخمية = فجوة الإنتاج / المضاعف

فجوة الإنتاج (  $Y_E - Y_F$  ) ، ولمعالجة هذه الفجوة تقوم الدول باتباع سياسة اقتصادية انكماشية سواء من خلال اعتمادها السياسة المالية عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي، أو تخفيض التحويلات والتي طبعا تعتبر كأدوات للسياسة المالية

أو تتبع سياسة نقدية تقشفية برفع معدل اعادة الخصم، رفع معدل الاحتياطي الإجباري، ... والتي تعتبر كأدوات للسياسة النقدية والتي في هاته الحالة تعمل على الحد من قدرة البنوك من منح الائتمان.